ماركس وفلسفة التاريخ
تحليل نقدي

احمد رشاد موسى

تمثل فلسفة ماركس في التاريخ الجانب المتطرف من فلسفات التاريخ . فنظريته عن تطور المجتمع تهدف اولاً الى تفسير التاريخ ، او تحديد القوى الاساسية التي تحدد شكل التطور الاجتماعي: رأى ماركس ان القانون الذي يسير التاريخ وفقاً له هو قانون اقتصادي مادي ، وان تاريخ الانسانية ما هو الا سلسلة من الصراع بين طبقات المجتمع في عصوره المختلفة كما تحددها ظاهرة تقسيم العمل ، وان ظاهرة تقسيم العمل تتبع في تطورها تطور فن الانتاج. وهي تهدف ثانياً الى تحديد هدف التاريخ او الرسالة التي يسعى الى تحقيقها : هذا الهدف هو الوصول بالبشر الى مجتمع لا طبقي ، او مجتمع شيوعي . وقد قطع ماركس بان تحقيق التاريخ لهذا الهدف هو امر حتمي ، او هو نتيجة لسبب ؛ وسبب النتيجة هو القوانين التي ادعى انها تحكم تطور المجتمع الانساني. وهذه القوانين هي قانون «تراكم البؤس» وقانون «تراكم الثروة». وكلاهما حتميان، فلا بد من حدوث الثورة وتحقق المجتمع الشيوعي. وقد ترتب على ايمان ماركس بحتمية الشيوعية ان اعتبر تخطيط المجتمع او محاولة تطويره تطويراً سلمياً نوعاً من الخيال الذي لا جدوى من وراءه . اما من الناحية الخلقية ، او من ناحية الخير والشر ، فان ماركس يرى ان الشيوعية « خير » .

هذه هي خلاصة فلسفة ماركس ؛ والامر الذي لا شك فيه ان هذه الفلسفة فتحت مجالات لا حصر لها لتقدم العلوم الاجتماعية ، وقد كانت نقطة بداية ادت الى تقدم عظيم في علم الاجتماع، في حال ذلك النفر فحسب من علماء الاجتماع الذين لم يروا في فكر ماركس « الحقيقة ذاتها » والكلمة الاخيرة في حل مشاكل المجتمع .

كان ماركس من اول من لفتوا النظر الى خطورة الدور الذي تلعبه العوامل الاقتصادية في التطور الاجتماعي . وقد القت نظريته في الطبقات الاجتماعية ، وخاصة بعد تطويرها على يد كارل منهايم وغيره ، كثيراً من الضوء على عدد من المشاكل وبالذات على مشكلة « المعرفة الموضوعية المحايدة » في علم الاجتماع . واصبحت نظريته في الطبقات الاجتماعية اساساً لما يمكن ان نسميه بنظرية المجتمع ونظرية المعرفة او اجتماعية المعرفة التي تختص بصفة اساسية بدراسة العلاقة بين البيئة الاجتماعية او الوجود الاجتماعي والمعرفة الانسانية، ومدى تأثير هذه البيئة ، وكذلك مدى تأثير المصالح الذاتية او الوطنية او الطبقية على موضوعية او حياد الفكر الانساني .

وكذلك كانت فلسفته في التاريخ وفكرته عن حتمية انتصار الطبقة العاملة وتحقق المجتمع الشيوعي نوعاً من الامل لجميع الحركات الانسانية والاشتراكية التي هدفت الى نشر مبادىء العدل الاجتماعي ودفع الظلم عن الطبقة العاملة في المجتمع الاوربي عندما كان يمر بالمراحل الاولى للنظام الرأسمالي الحديث . وهي في هذا تبرهن عما يمكن ان يلعبه الايمان بعقيدة معينة في تاريخ الانسانية ، وفي هذا نقض لادعاء ماركس بان القانون الذي يحكم التطور الاجتماعي هو قانون مادي ليس الا ، وان العوامل الاقتصادية هي وحدها المشكلة لتاريخ الانسانية .

تمثل فلسفات التاريخ في مجال الدراسات الاجتماعية والتاريخية الفلسفة العقلية والفلسفة المثالية التي سيطرت على نظرية المعرفة واثرت الى حد بعيد على طريقة التفكير العلمي حتى نهاية القرن التاسع عشر تقريباً ، ولا زالت تؤثر حتى اليوم على طريقة التفكير العلمي بين اتباع ماركس . وجوهر هذه الفلسفة هو الايمان بامكانية بناء نظام علمي للكون والطبيعة والمجتمع الانساني عن طريق التجريد العقلي او الفكر المجرد، ومعارضتها او عدم اصرارها على ضرورة التجربة العلمية والملاحظات الحسية لاختبار هذه التجريدات العقلية . فالمبدأ الاساسي في هذه الفلسفة هو : «ما هو معقول لا بد ان يكون حقيقياً ».

وقد ترتب على اعتبار هذا المبدأ نقطة البداية في هذه الفلسفة ان تراكمت نظم فلسفية مجردة عن الكون ، اعتبرت فيما بعد نوعاً من الضرب بالغيب او التخمين عما وراء الطبيعة. ولما بدأت الفلسفة التجريبية والفلسفة الوضعية تسيطر على طريقة التفكير العلمي وعلى نظرية المعرفة منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، وخاصة في انكلترا ،

تغيرت المعايير التي يمكن ، بناء عليهـا ، نسبة الصفة العلمية لاية فكرة او نظرية . وتقوم هذه الفلسفة على ضرورة اختبار التجريدات العقلية ، ولو في ظروف مثاليـة ، بالملاحظة والتجربـة ، والا انتفت الصفة العلميـة عن الفكرة او النظرية . ونتيجة لهـذا اخـذت الميتافيزيقية او التجريدات العقلية عما وراء الطبيعة تفقد قيمتها واعتبرت نوعاً من الضرب بالغيب فيه مضيعة للوقت . بـل ذهب الفريق المتطرف من انصـار الفلسفة الوضعية الى اعتبار الفلسفة الميتافيزيقية لغواً او قولاً مجرداً من كل معنى .

واذا نظرنا الى فلسفـات التاريخ على ضوء هذا التطور في نظريـة المعرفة ، وخاصـة الفلسفات التي لم تكتف بمحاولة تفسير المـاضي بل ذهبت الى تحديد الصورة التي لا بد ان يكون عليها المجتمع الانساني في المستقبل، وجدنا انها نوع من الضرب بالغيب او هي ادعاء لقضايا لا دليل عليها .

وكان من نتيجة انتصار الفلسفة الوضعية كأساس لنظرية المعرفة ان تطور معنى فلسفة التاريخ ، وتنكر التفكير العلمي لادعاءات النبوة التي قام بها الكثير من فلاسفته ، واصبح يقصد بفلسفة التاريخ عموماً محاولات تفسير او فهم الماضي ومعرفة اهم العوامل التي شكلت الحدث التـاريخي . اي اصبحت فلسفة التاريخ تعني تحليل الاحداث التـاريخية نقديا على اسس موضوعية ومحاولة استخلاص او معرفة اهم العوامل التي جعلت الحدث التاريخي او الماضي يتخذ الصورة التي اتخذها دون الذهاب الى حد القول بسيطرة عامل واحد وبصفة دائمـة ولو حق خلال فترة تاريخية محدودة ، او القول بوجود علاقـة سببيـة بين الحدث التاريخي وعامل او اكثر . ذلك لانه في مجال الدراسات الاجتماعيـة تتشابك العلاقات ، وتتعقد الظاهرة التاريخية ، بحيث يكاد يكون من المستحيل القول بان عاملا او اكثر هو سبب ، بالمعنى الذي تعرف به كلمة السبب في العلوم الطبيعية ، لنتيجة او لحدث تاريخي معين .

وفي الوقت ذاته ، نجد ان التطور العلمي قد مد التيـار الفكري الذي عـارض منذ البداية الفلسفة الحتمية في التطور الاجتماعي ، او حتمية التـاريخ ، بأدلة جديدة على عدم صدق الادعاء بوجود قوانين حتمية يخضع لها التطور الاجتماعي ، وعلى عدم صدق الادعاء بامكان التنبؤ بالشكل الذي سيتخذه المجتمع في تاريخ مقبل . ويمكن اجمـال حجة انصار هذا الاتجاه ، وهو ما يعرف بفلسفة حرية الارادة الانسانية او اللاحتمية ، فيما يأتي :

اولاً ، تتعارض الفلسفة الحتميـة وفكرة حرية الارادة الانسانية ودورها في تكوين

الحدث التاريخي . وهذه حجة قديمة. فالقول بالحتمية يعني ان الارادة الانسانية غير حرة وان القول بحرية الارادة نوع من الوهم. ويرى اصحاب هذه الفكرة ان هناك اكثر من مبرر للاعتقاد بحرية الآراء الانسانية ، بينما القول بالحتمية هو على الاكثر ادعاء لا دليل عليه .

ثانياً ، لا يوجد اساس علمي للاعتقاد بامكانية التنبؤ بسير الحدث التاريخي او بصورة التطور الاجتماعي في المستقبل ، وذلك لاسباب منطقية . وتفسير ذلك ان سير الحدث التاريخي ، او طريقة تطور المجتمع ، يتأثر تأثراً قوياً بنمو المعرفة الانسانية . وهذه حجة ذات مضمون واقعي وهناك اكثر من دليل موضوعي عليها ، ويكفي تذكير القارىء باثر اكتشاف قوة البخار او الكهرباء او الطاقة الذرية على التاريخ الانساني . كما انه لا يمكن ، بطريقة علمية او بطريقة عقلية حكيمة ، التنبؤ بتطور المعرفة الانسانية او بحالة العلم في المستقبل، اذ لا يمكن التنبؤ اليوم بما لا نعرفه الا غداً . وهذه ايضاً حجة منطقية. لذا ، وبناء على هذا وذاك ، فانه لا يمكن التنبؤ بالصورة التي سيكون عليها المجتمع الانساني في المستقبل . ولا يتصور وجود نظرية علمية تحدد هذا التطور حتى تكون اساساً للنبؤة التاريخية . ومتى سلمنا بهذا انهار الغرض الاساسي لاغلب فلسفات التاريخ ، ومن بينها فلسفة ماركس في المادية التاريخية .

ثالثاً ، يصعب في العلوم الاجتماعية الاخذ بفكرة السبب كما هي في العلوم الطبيعية . وذلك لانه متى كثرت تفاصيل المشكلة وتعددت جوانبها وتشابكت في الظواهر الاجتماعية اصبح القول بوجود علاقة سببية والقول بوجود علة ومعلول ، وبعبارة اخرى اصبح القول بوجود قوانين لها صفة الحتمية ، ليس اكثر من ادعاء لا دليل عليه ويتعذر اثباته .

رابعاً ، يصعب في دراسة الظواهر الاجتماعية ان يكون البحث موضوعياً — وهذا شرط اساسي لامتحان التوصل الى القوانين الحتمية المدعى وجودها — وذلك بخلاف الحال في العلوم الطبيعية عند دراسة الظواهر الطبيعية . ويرجع ذلك الى ما يلي : (١) في دراسة الظواهر الاجتماعية يستخدم الباحث لفهم هذه الظواهر افكاراً نشأت واستوطنت وتحددت معانيها طبقاً للبيئة الاجتماعية التي تتوطن فيها الظاهرة موضوع البحث . وهذه الافكار لا تعبر عن معنى موضوعي محدد في جميع انحاء العالم ، بل يختلف مضمونها من بيئة لاخرى ، وان حملت فكرة ما الاسم نفسه في جميع المجتمعات . ويكفي ان نضرب مثلاً على ذلك ما تعنيه فكرة الحرية او الديمقراطية في بلاد مختلفة ، او فكرة الله في ديانات مختلفة. (٢) يتعذر على الباحث ، في دراسة الظواهر الاجتماعية ، ان يكون محايداً

او موضوعياً ، وذلك لان فكر الباحث وآراءه الشخصية او فلسفته او ميوله السياسية وكذلك عواطفه نحو وطنه او مصلحة الطبقة التي ينتمي اليها ، كل هذا يؤثر على رؤيته للظاهرة الاجتماعية وطريقة فحصه لها . وقد ذهب اغلب المهتمين بدراسة العلاقة بين الفكر الانساني والبيئة الاجتماعية الى حد القول بانه يستحيل على الباحث الاجتماعي ان ينجو من كل هذه المؤثرات وبالتالي يستحيل عليه ان يكون موضوعياً . ويكفي ان نذكر ان هناك نوعاً من عالمية النتائج، او ان هناك نوعاً من الاتفاق الذي يكاد يكون عالمياً على النتائج التي يتوصل اليها العلماء الطبيعيون . فسرعة الضوء ، مثلاً ، او درجة غليان الماء عند ضغط جوي معين ، واحدة : سواء كان الباحث الذي يحددها امريكياً او شيوعياً ، وذلك لان العلوم الطبيعية تكاد لا تتأثر بالوسط الاجتماعي او بفكر الباحث او ميوله الشخصية او بمصلحة بلده او الطبقة التي ينتمي اليها . اما في العلوم الاجتماعية فالغالب ان يكون لكل هذه العوامل تأثير قوي يحول دون موضوعية البحث . (٣) موضوع البحث في العلوم الاجتماعية هو الظواهر الانسانية . وهذه الظواهر متغيرة ومتشابكة ، وللعنصر الانساني والآراء الانسانية الدور الاول في تشكيلها ، بل هما سبب تميزها عن الظواهر الطبيعية ؛ وهذا يجعل موضوع الدراسة الاجتماعية شيئاً مختلفاً تمام الاختلاف عن موضوع الدراسة في العلوم الطبيعية . وقد ترتب على هذا الفارق الاساسي بين الظاهرتين استحالة التجربة العلمية في مجال الدراسات الاجتماعية ، وتعذر اختبار نتائج هذه الدراسات ، وذلك لتعذر عزل الظاهرة الاجتماعية او السيطرة عليها ، بينما يمكن عزل الظاهرة الطبيعية والسيطرة عليها سيطرة تكاد تكون تامة في معامل الابحاث وفي الظروف التي يريدها الباحث ، وكذلك امكان اختبار النتائج بطريقة موضوعية .

هذه بعض الحجج التي تساق ضد محاولة معاملة العلوم الاجتماعية كالعلوم الطبيعية والقول بان الاولى علوم لها طبيعة الثانية ذاتها ، وضد القول بان الظواهر الاجتماعية تخضع في تطورها لقوانين مماثلة للقوانين التي تحكم الظواهر الطبيعية . ومما يجعلنا نميل الى هذا الاتجاه ان القائلين بوحدة هذين الفرعين او بوحدة العلم وبوجود قوانين حتمية تحكم الظاهرة الاجتماعية وكذلك الظاهرة الطبيعية ، لم يقدموا حتى اليوم مثلاً واحداً لقانون اجتماعي له خصائص القوانين الطبيعية نفسها .

والآن ، حتى لو سلمنا بفكرة الحتمية وبوجود قوانين حتمية تحكم التطور الاجتماعي وكذلك بوجود خطة حتمية يسير التاريخ وفقاً لها وبان هناك هدفاً يسعى التاريخ لتحقيقه

ولا بد له ان يحققه ، فهل كانت فلسفة ماركس هي الفلسفة الصحيحة ، وهل كان خط السير الذي حددته فلسفته للمجتمع الخط الوحيد وليس سواه ؟

ان نظرنا الى فلسفة ماركس في التطور الاجتماعي على ضوء الحقائق التي مدّنا بها الماضي وحاولنا اختبار هذه النظرية على ضوء تلك الحقائق، فلا بـــدّ لنا ان نسلّم بان فلسفته كانت نبوءة لم تتم او املاً لم يحققه التاريخ .

ويرجع ذلك الى ان نظرية ماركس وتحديده لهدف التاريخ لم يكونا نتيجة بحث تطبيقي واقعي لظروف المجتمع الذي عاش فيه والذي كان موضوعاً لبحثه ، بقدر ما كانا امتداداً لفلسفة هيغل وما طرأ عليها من تعديل نتيجة ابحاث «الشباب الهيغلي» وخاصة فيورباخ وهيس ، ثم التعديل الجذري الذي اضافه ماركس عليها. وتفسير ذلك انه رأى في المجتمع مأساة الذات وكونها ضحية صراع داخلي، او انه رأى المجتمع من خلالها، واصبح الصراع بين قسمي الذات صراعاً بين طبقتي المجتمع كما حددهما هو . وقد عجز او عزّ عليه ان يرى ان التطور الاجتماعي الذي حدث اثناء حياته بدأ يكذّب نبؤته التي قرر حتمية حدوثها. عجز او عزّ عليه ان يرى ان صورة المجتمع كما صورها في اعماله الفكرية اخذت تفقد ، وبشكل سريع ملحوظ ، الكثير من معالمها في الواقع ؛ وقبل ان ينتهي من كتابة «رأس المال» كانت ظروف الطبقة العاملة في انكلترا قد اخذت تتحسن بالتدريج . ولكنه بدلاً من ان يغير من افكاره على ضوء الواقع الجديد كان يسارع ليثبت بالمنطق ان حالة العمال لا بدّ ان تسوء . وكان لا بد لنظريته ان تكذب ، لان الفروض التي تصور ان تحققها في الواقع سيترتب عليه حتما حدوث الثورة الشيوعية وتحقق المجتمع اللاطبقي ، هذه الفروض لم تتحقق فعلاً .

وننتقل لدراسة الفروض الاساسية ، او ما اسماه القوانين ، التي لا بد ان تؤدي الى الثورة الشيوعية .

الفرض الاساسي في نظريته في التطور الاجتماعي هو ما اسماه «قانون تزايد البؤس» . وهو نتيجة لتزايد عـدد العمال من ناحية ، ولتزايد نسبة البطالة بينهم من ناحية اخرى ، بسبب تزايد هجرتهم الى المدن والمنافسة بينهم على العمل ، وكذلك بسبب احـلال الآلة محل اليد العاملة ؛ وهذه العوامل تشترك فيما بينها في تخفيض الاجور . هذا لم يحدث في الواقع ، كما هو واضح من الحقائق التاريخية . ومما لا شك فيه ان حالة العمال زمن كتابته

«لرأس المال» في انكلترا كانت مؤسفة ، وقد تعرض العمال وقتها لشتى انواع الظلم : فكان متوسط عمر الوفاة مثلاً بين الطبقة المتوسطة في ليفربول ٣٥ عاما ، بينما كان متوسط عمر الوفاة في الطبقة العاملة ١٥ عاماً؛ وكانت ساعات العمل طويلة، وفي ظروف غير انسانية؛ وبلغ انخفاض الاجور حداً جعلها لا تكفي لمواجهة ابسط ضروريات الحياة. ولكن التقدم الفني وارتفاع انتاجية العمال قلبا هذه الصورة رأساً على عقب ، وتحسنت حالة العمال الى الحد الذي جعل انغلز يقول : لقد تحولت طبقة العمال في انكلترا الى طبقة بورجوازية .

اما فرضه الثاني ، او ما يعرف «بقانون تراكم رأس المال» وزيادة تركزه في ايدي عدد متناقص من اصحاب رأس المال ، فلم يكن من المتصور ان يحدث ، لانه كان نتيجة تحليل خاطىء . فعدد اصحاب رأس المال لم يتناقص بل على العكس زاد . وتركز الثروة في ايدي يقلّ عددها بالتدريج لم يحدث بل ظهر المشروع الصغير وتزايد عدده .

فماركس توقع اختفاء الطبقة المتوسطة من على المسرح الاجتماعي الذي لن يبقى عليه سوى طبقة الرأسمالية التي يتزايد جشعها وطبقة العمال التي يتزايد بؤسها حتى يبلغ الظلم اشده فتقوم الثورة العمالية . فالطبقة المتوسطة ليس لها دور في تشكيل التطور الاجتماعي ولا بد ان تختفي. وقد اثبتت الحقائق التاريخية عكس هذا : فقد بقيت الطبقة المتوسطة على المسرح وتزايد عددها ، كما تزايدت اهمية الدور الذي تقوم به في التطور الاجتماعي . وقد لعبت الطبقة المتوسطة ، على عكس ما قال به ماركس ، الدور الاساسي في تشكيل التاريخ الانساني ، وخاصة في الفترة المعاصرة من تاريخ الانسانية . وجميع المفكرين الذين عرفوا فيما بعد بالاشتراكيين ، ومن بينهم اخطر اسمين في تاريخ الحركة الاشتراكية واعني بهما ماركس ولينين، لم يكونوا من طبقة العمال، وماركس بالذات، نبي الحركةالاشتراكية، ينحدر من الطبقة المتوسطة .

ما هي الاسباب التي حالت دون حدوث هذه الفروض ودون حدوث الثورة التي توقعها في انكلترا ، وهي المجتمع الذي كان موضوع دراسة ماركس والذي كان اكثر مجتمعات العالم احتمالاً لحدوث الثورة فيه ولتوقع المأساة الانسانية التي قطع ماركس بحدوثها ؟ ولنضع السؤال بطريقة اخرى : ما هي العوامل التي ساعدت على تطوير المجتمع في انكلترا وفي غربي اوربا ، وهي مهد النظام الرأسمالي ، بطريقة سلمية باعدت بين التطور التاريخي لهذه المجتمعات وبين خط السير الذي رسمه لها ماركس في اعماله الفكرية؟

وما هي العوامل التي ساعدت على تحقيق العدالة الاجتماعية في هذه المجتمعات ؟

اولاً ، ليس هناك مبرر كاف للاعتقاد، كما فعل ماركس، بان اصحاب رؤوس الاموال ما هم سوى عبيد او ضحية شهوة واحدة هي شهوة تحقيق اقصى ربح ممكن ولو عنى هذا امتصاص دماء الطبقة العاملة . فافراد هذه الطبقة بشر كغيرهم من البشر : صحيح انهم يسعون الى تحقيق الربح ، ولكن هذا لا يعني انهم لا يتأثرون في سلوكهم بدوافع اخرى، بدوافع انسانية او وطنية . حتى لو سلمنا ، لمجرد الجدل ، بان هذه الطبقة لا ترغب الا في تحقيق اقصى ربح ممكن ، وبانه ليس هناك مانع انساني يحول بين افراد هذه الطبقة وامتصاص دماء العمال ، فهل يعني هذا انهم قادرون على اتباع هذه الشهوة ؟ اليس من الغباء من جانبهم ان يتبعوا شهواتهم ، علماً بان طبقة العمال هي قوة لا يمكن تجاهلها ،وان لهذه الطبقة من النفوذ ما هو اقوى من نفوذ طبقة اصحاب رأس المال ؟ ويكفي دليلاً على ذلك سيطرة طبقة العمال والنقابات العمالية على كل مظاهر النشاط الاقتصادي في بلد كانكلترا . اليس هناك احتمال في ان يدفع الخوف والحرص على المصلحة طبقة اصحاب رأس المال الى محاولة استمالة الطبقة العاملة والتسليم بمطالبهم ، او على الاقل محاولة الوصول معهم الى حل وسط خوفاً من ثورتهم عليهم ؟

الذي رآه ماركس هو ان طبقة اصحاب رأس المال يستحيل عليها ان تسلك سوى نوع واحد من السلوك: هو تحقيق اقصى حد من الربح ولو بامتصاص دماء العمال، لتعويض الهبوط في معدل الربح نتيجة تراكم رأس المال . وقد رفض ماركس قبول احتمال تغير في نوع سلوك افراد هذه الطبقة لانهم في اعتقاده ضحية «وضع تاريخي» يجعلهم يؤمنون بنبالة دوافعهم ، اذ ان فكرهم هو تعبير عن مصلحتهم الاقتصادية او نتيجة حتمية لها . وبالرغم من اهمية آراء ماركس في العلاقة بين الفكر الانساني ومصلحة الطبقة الاقتصادية ، الا ان نظريته احتوت على خطأ جوهري ، هو اصراره على ان الفكر لا يمكن ان يكون الا تعبيراً عن المصلحة الطبقية، واصراره على ان هذه المصلحة لا يمكن انتكون غير مصلحة اقتصادية . فمن السخف اعتبار ايمان جميع الفلاسفة وجميع علماء الطبيعة والكيمياء والطب والرياضيات بنظريات معينة نتيجة لوجود توافق بين هذه النظريات وبين المصلحة الاقتصادية للطبقة الاجتماعية التي ينتمون اليها– هذا اذا امكن تصور وجود هذا التوافق. ومن الغريب ان نجد ماركس ، رغم اصراره على ان الفكر الانساني لا يمكن ان يكون غير تعبير او انعكاس لمصلحة الطبقة الاقتصادية ، ينكر او يتنكر لهذه القاعدة عندما

يتعلق الامر بطبقة العمال انفسهم : فهنا نجده يصر على ان فكر هذه الطبقة لا بد ان يكون صادقاً وحقيقياً ، لان طبقة العمال بحكم وضعها التاريخي قادرة على اكتشاف الحقيقة المطلقة، بعكس الطبقات الاخرى، ففكرها ليس الحقيقة انما هو تعبير عن مصلحة اقتصادية . وكذلك يصر على ان طبقة العمال ليس لها مصلحة خاصة بها بل مصلحتها هي مصلحة المجتمع كله – واقل ما يمكن ان يقال عن موقف ماركس انه يتناقض مع نفسه.

ثانياً ، اعتقد ماركس ان اعادة صياغة فكر هيغل صياغة مادية سوف تحوله من فلسفة مثالية او ميتافيزيقية الى علم . وقد انتقد ماركس هيغل لمثاليته ولاعتقاده ان تطور الفكر هو كل شيء ، ورأى على عكس هيغل ان المادة هي الاساس والفكر ما هو الا ظل او انعكاس لها. وقد ترتب على هذه الفكرة الفلسفية ان رأى ماركس ان الدراسة الصحيحة لمشاكل المجتمع هي الدراسة التي تأخذ الجانب الاقتصادي المادي للحياة كاساس لها – وان الفكر والدين والعقائد والآراء السياسية ونظام الاسرة ونظام الحكم ليست سوى انعكاسات او ظلال للاسس الاقتصادية . ومثال لذلك قوله ان الحكومة ما هي الا ظل الطبقة الرأسمالية وانها ما وجدت الا لكي تخدم مصالح هذه الطبقة وتحميها ، وقوله بان قوة البوليس ، او اداة الحكومة، ما هي الا حارس يحرس قطيع العمال بداخل السجن الكبير !

لم يكن من المتوقع ، وهذه هي آراؤه ، ان يتصور ماركس ما يمكن ان تلعبه الديمقراطية وقوة الرأي العام من تغيير صورة المجتمع دون ثورات ودماء. والذي حدث، وفي دول غربي اوربا بالذات ، في نهاية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر ، كان عكس ما اصر عليه ماركس طيلة حياته ، وهو ان الحكومة في المجتمعات الرأسمالية ما هي الا عبد لطبقة اصحاب رأس المال : فهناك عدد لا يحصى من التشريعات الاجتماعية التي كانت طعنة وجهت للطبقة الرأسمالية واضرت بالمصلحة الاقتصادية لهذه الطبقة ضرراً بليغاً .

لقد اخطأ ماركس عندما ذهب الى القول بان القوة الاقتصادية او الثروة هي القوة الوحيدة ، واخطأ عندما اعتقد ان القوة الاقتصادية تتركز في طبقة اصحاب رأس المال وحدهم، وان الحكم ما هو الا ديكتاتورية رأس المال. فالقوة الاقتصادية، كما يذهب برتراند رصل ، ما هي الا احدى القوى ، وهناك غيرها كالقوة المادية والقوة العسكرية والقوة

السياسية وكذلك قوة الفكر والعقيدة والدعاية . والقوة الاقتصادية لا تتركز في طبقة اصحاب رأس المال وحدهم ، بل هناك القوة الاقتصادية لنقابات العمال ، وهي اخطر من القوة الاقتصادية للطبقة الاولى . والسبب في ذلك ان القوة الاقتصادية لطبقة الرأسماليين لا يمكن ان تقوم بذاتها بل تحتاج لحماية القانون لها كيما تكون قوة . ويرى رصل انه باستثناء القوة الاقتصادية لطبقة العمال فان جميع اشكال القوى الاقتصادية تعتمد في النهاية على امكان استعمال القوة المادية لحمايتها عند الاقتضاء — اي حماية الملكية الفردية التي هي مصدر القوة الاقتصادية لهذه الطبقة . وبالرغم من ان القوة الاقتصادية لهذه الطبقة يمكن ان تؤثر في القانون وفي الرأي العام عن طريق الرشوة والدعاية ، الا ان لهذا التأثير حدوداً لا يمكن للقوة الاقتصادية ان تتعداها: مثال ذلك انه في المجتمعات الحرة لم تستطع القوة الاقتصادية لطبقة رأس المال ان تحطم نقابات العمال او تحول دون فرض ضرائب تصاعدية او تقف في طريق حركات الاصلاحات الاشتراكية لتحسين حالة العمال وتأمينهم على مستقبلهم ضد الحوادث او العطالة او الهرم ؛ وقد كان من نتيجة هذه الحركات ان اصبحت بعض الدول الرأسمالية في غربي اوربا وامريكا الشمالية تعرف بدول الرفاهة الاقتصادية .

ثالثاً ، ذكرنا انه ليس هناك ارتباط حتمي بين فروض ماركس والنتائج التي رتبها على تحققها . وبيان ذلك انه من الممكن منطقياً ان نتصور وضعاً تتحقق فيه الفروض ولا تحدث الثورة الشيوعية . بل اننا لو سلمنا بامكان قيام الثورة بمجرد تحقق الفروض فليس هناك ما يحتم ان يتبع الثورة وجود مجتمع لا طبقي : اذ من الممكن ان تحدث الثورة ورغم هذا يقوم مجتمع جديد على اساس طبقي . واقرب الاوضاع الى التصور هو ان يعقب الثورة مجتمع يقوم تكوينه الطبقي على اساس وجود طبقة حاكمين وطبقة محكومين. وهناك مسألة اخرى : على اي اساس يمكن ان نعتبر ان استاذ الجامعة مثلاً والمحامي والعامل في مصنع ومنظف الطرقات يكونون جميعاً طبقة واحدة تتوافق مصالح جميع افرادها معاً ؟ ايكفي ان يكون العمل مصدر دخلهم جميعاً لكي نعتبرهم طبقة واحدة متجانسة ؟ وبعبارة اخرى اكثر تعميماً : ايكفي ان يكون العمل مصدر الرزق الوحيد لكل افراد مجتمع ما ، لكي نتوقع ان يصبح هذا المجتمع بلا طبقات ؟ أليس هناك احتمال تضارب مصالح افراد هذا المجتمع ومحاولة بعض مجموعات من الافراد تكوين طبقات منعزلة عن بقية المجتمع بالرغم من ان العمل هو مصدر الدخل الوحيد لكل افراد المجتمع؟

ذكر الاستاذ شومبيتر ان ماركس كان ضحية الخلط بين الطبقة كتعريف فكري والطبقة كظاهرة اجتماعية واقعية . فقد عرّف ماركس الطبقة تعريفاً فكرياً اتخذ اساساً له معياراً اقتصادياً بحتاً، وبناء على هذا التعريف الفكري قسم المجتمع الى طبقة من يعملون ولا يملكون وطبقة من لا يعملون ولكنهم يملكون: اي الى طبقة عمال وطبقة اصحاب رأس المال . والخطأ الذي ارتكبه انه لم يقف عند هذا بل ذهب الى حد تصور وجود تقابل حتمي بين تعريفه الفكري للطبقة وبين الطبقة كظاهرة اجتماعية لها وجود فعلي . فمثلاً : الشخص الذي يقوم بتنظيف الارض في المصنع والمهندس الذي يعمل في المصنع نفسه ينتميان الى طبقة واحدة تبعاً للتعريف الفكري للطبقة، لان كلا منهما يعتمد على العمل كمصدر لدخله، وبالتالي لا بد ان تتحد مصلحتهما معاً وان يتحدا معاً في صراعهما ضد صاحب المصنع. أليس اكثر اتفاقاً مع الواقع ان ينتمي كل من صاحب المصنع والمهندس الذي يعمل به الى طبقة اجتماعية واحدة وذلك بالرغم من عدم توافر المعيار او الشرط الذي وضعه ماركس لامكان انتمائها الى الطبقة نفسها ؟ ومثال آخر : ان كثيراً من افراد الطبقة العاملة في انكلترا يصوتون في الانتخابات الى جانب حزب المحافظين ، وهو الحزب الذي يمثل طبقة مالكي الاراضي واصحاب الاعمال ، اي الطبقة الرأسمالية في البلاد .

رابعاً ، لم تكن فلسفة ماركس في التاريخ كما بينا نتيجة لدراسة موضوعية لضرورات المجتمع الذي اتخذه موضوعاً لدراسته بقدر ما كانت امتداداً فكرياً لفلسفة هيغل . فمن البداية اعتقد ماركس ان فلسفة هيغل صحيحة في جوهرها ولكنها في حاجة الى اعادة صياغتها بطريقة علمية . واعتقد ان اتخاذ المادة والظروف الاقتصادية ، بدلاً من الفكر، نقطة البدء في فلسفته يكفي لتحويل هذه الفلسفة من فلسفة مثالية ميتافيزيقية الى علم . اي ان فلسفة هيغل في حاجة الى اعادة صياغتها صياغة مادية .

رأى هيغل ان تاريخ العالم ليس الا تعبيراً عن او انعكاسا لتطور الفكر الانساني الذي يتجه في تطوره نحو «الفكرة المطلقة». وقد انتقد ماركس هيغل لمثالية فكره ولاصراره على ان الفكر هو الاساس، وذهب هو الى العكس والى القول بان المادة وليس الفكر هي الاساس . وقد ادى به هذا الى اعتبار تطور الانتاج المادي ، وما يتبعه من تقسيم العمل وما يتبع تقسيم العمل من صراع طبقي، اعتبر هذا القوة المحركة للتاريخ الانساني : فالشعور الانساني والفكر الانساني تتحكم بهما الظروف الاجتماعية ، اما العكس فغير صحيح .

ويكفي تعليقاً على مادية فكر ماركس ان نقول : اذا كان ماركس قد اعتبر فكر هيغل ميتافيزيقيا او مثالياً وان اصرار الاخير على ان الفكر لا المادة هو الاساس ليس اكثر من ادعاء قضية لا دليل عليها، فلا شك ان اصرار ماركس على ان المادة هي الاساس وان الفكر ما هو غير ظل لها لم يكن اقل ميتافيزيقية او مثالية من هيغل ، وما ذهب اليه ليس اكثر من ادعاء لا دليل عليه . لقد وجد الفكر والمادة معاً ، والمجادلة حول ما اذا كان الفكر لا المادة ، او المادة لا الفكر ، هو الاساس اشبه بقصة من الاول الدجاجة ام البيضة، وهذه مجادلة في بحثها مضيعة للوقت . ويكفي ان نقول انه اذا كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية تؤثر في الفكر والوعي الانساني، فمما لا شك فيه ان الفكر الانساني بدوره يؤثر في الظروف الاقتصادية .

ويلاحظ ان ماركس وان كان قد رفض مثالية هيغل ، الا انه ابقى على نظريته في التطور الديالكتيكي ، او التطور نتيجة صراع بين نقيضين ، وانه عند صبغه جدلية هيغل بصبغة مادية اي تحويلها الى مادية ديالكتيكية جردها مما كان يمكن ان ينسب اليها من قيمة علمية كوصف لتطور الفكر الانساني .

خلاصة فلسفة هيغل هي ان تاريخ العالم ما هو الا انعكاس لتاريخ الفكر . وما دام تطور الفكر يتم بطريقة جدلية فلا بد ان يكون الامر كذلك بالنسبة للعالم . وهو يستند في ذلك على فكرته في «وحدة العقل والوجود» او ان الفكر والواقع هما الشيء نفسه فاي فكرة او تأكيد لا بد ان يكون له نقيض او فكرة مضادة ، لان الفكرة الاولى كاغلب الاشياء في الوجود لا بد ان تكون ذات قيمة محدودة او فيها بعض نقاط ضعف؛ وينتج عن الصراع بين الفكرتين فكرة ثالثة لا بد ان تكون ارقى من الفكرتين السابقتين لانها تتضمن محاسن كل منهما . وهذه الفكرة الجديدة تكون نقطة البدء في مرحلة تطور فكري اخرى ، وهكذا حتى نصل الى «الفكرة المطلقة» او «المعرفة التامة» .

وقد رأى ماركس ان الفكر ما هو الا تعبير في رأس هيغل عن الانسان، واصبحت الروح في فلسفة هيغل ، وهي روح مفكرة وخلاقة ، هي «الذات الانسانية» المنقسمة على نفسها في فلسفة ماركس . وتحول الصراع بين الافكار الى صراع بين قسمي الذات في الشيوعية الفلسفية والى صراع بين الطبقة العاملة وطبقة اصحاب رأس المال في الاشتراكية العلمية ، واصبح الصراع بين الطبقات يفسر لنا التطور الاجتماعي في فكر ماركس كما

يمثل الصراع بين الافكار التطور الفكري ، وهو عنده تطور العالم في فلسفة هيغل .

ويمكن ان تعتبر « ثلاثية هيغل المقدسة » وصفاً تقريبياً لكيفية تطور الفكر نتيجة تصادم الافكار والمناقشة والجدل العلمي ، وان كانت ليست افضل الطرق لهذا الوصف . ويجب ان نلاحظ ما يأتي : (١) الصراع بين فكرتين لا يتحتم ان تتبعه دائما فكرة ثالثة ، اذ قد لا ينتج عنه شيء ، وتاريخ العلم مليء بالكثير من الجدل والسفسطة التي لم تساهم بقليل او كثير في تقدم الفكر الانساني . (٢) عندما تظهر لدينا فكرة ثالثة نتيجة تصادم فكرتين ، فهذه الفكرة الثالثة ليست نتيجة للتناقض بين الفكرة الاولى والفقرة الثانية بل هي نتيجة موقفنا النقدي من الفكرتين . (٣) ان الطريقة الوحيدة لنقد اية نظرية علمية هي ان نبين وجود تناقض في الفكرة ذاتها ، او وجود تناقض بين الفكرة وفكرة اخرى تؤيدها الحقائق ، او وجود تناقض بين الفكرة وبين حقائق مسلم بها . وعلى هذا فاي نقد لنظرية لا بد ان يتناقض معها. لكن انصار فلسفة هيغل يؤكدون ان التناقض بين الفكرة الاصلية والفكرة المناقضة لا بد ان يكون مثمراً دائماً ، وانه القوة الوحيدة وراء التقدم الفكري . والواقع انه ليست هناك اية قوة خفية بين الفكرة ونقيضها يلزم عنها تقدم الفكر. فالقوة الوحيدة التي تدفع بالعلم دائماً الى الامام هي عدم استعدادنا لقبول التناقض الفكري ، وقبول وجود التناقض في الفكر العلمي يعني نهاية العلم ، وواجب العالم دائماً ان يعمل على ازالة التناقض بين الافكار العلمية .

وعلى هذا ففكرة هيغل في تطور الفكر ليست الا مجرد تلاعب بالالفاظ ولا تعني اكثر من القول بان تطور الفكر يتم وفقاً لمراحل. وقد اخذ ماركس فكرة التطور الهيغلي هذه وطبقها على المجتمع ، فرأى ان المجتمع مليء بالمتناقضات وان الصراع بين المتناقضات ، ومثله الصراع بين طبقة العمال ونقيضها طبقة الرأسماليين ، هو القوة المحددة لصورة التطور الاجتماعي .

ونتساءل: اذا سلمنا بان الصراع بين الطبقات هو المحرك الاول لركب البشرية والعامل الاساسي في تطور المجتمع وتقدمه ، فكيف يمكن ان نفسر تطور المجتمع في ظل نظام شيوعي لا يعرف الطبقات ؟ هل يعني هذا توقف التطور الاجتماعي ؟ يبدو لنا ان الاجابة على هذا السؤال ، لكي تتفق مع منطق نظرية ماركس ، يجب ان تكون بالايجاب ، اي انه لا تطور في ظل نظام شيوعي لا طبقي ؛ فحيث لا طبقات لا صراع ، ومتى انقضى الصراع الطبقي وهو المشكل للتطور الاجتماعي فلا تطور ولا تقدم .

اما فيما يتعلق بالمجتمعات غير الشيوعية فانه لا يمكن قبول الادعاء بان صراع الطبقات هو وحده القوة المسيطرة على التاريخ الانساني او حتى انه اخطر او اهم عامل يفسره لنا. فمما لا شك فيه ان للعوامل الاقتصادية احياناً اهمية كبيرة في تطور المجتمع ، وخاصة في المجتمعات الفقيرة حيث يلعب اشباع الحاجات الضرورية للانسان دوراً رئيسياً في حياة هذه المجتمعات ، بينما يضعف هذا التأثير في المجتمعات التي بلغ فيها مستوى المعيشة حداً معقولاً وخف ضغط حاجات الانسان الاساسية . لكن مما لا شك فيه ايضاً ان هناك عوامل كثيرة اخرى ، قد تكون بعض الاحيان اخطر واهم من العوامل الاقتصادية ، لعبت ولا تزال تلعب دوراً خطيراً في تطور المجتمع . فانه يكاد يكون من المستحيل الوصول الى تفسير كامل لهذا التطور اذا اغفلنا مثلاً دور الاديان والعقائد الفكرية والسياسية فيه : فالاديان كانت ولا تزال من اخطر العوامل في التطور الانساني ، كذلك فان للشعور القومي والعوامل الطبيعية دوراً هاماً في تفسير التاريخ ، ومما لا شك فيه ، وخاصة في العصر الحديث ، ان التطور العلمي يؤثر في حياة المجتمعات الى ابعد الحدود التي يمكن ان نتصورها .

لقد قام تحليل ماركس في تفسير التطور الاجتماعي على اساس الادعاء بوجود تناقض بين الحقائق في كل ركن من اركان المجتمع ، وان الشكل الاساسي لتناقض الحقائق هو تناقض الطبقات . وقد ذكرنا نقد الاستاذ شومبيتر لنظرية ماركس على اساس انها تخلط بين الطبقة كتعريف فكري وبين الطبقة كظاهرة اجتماعية ، الامر الذي ترتب عليه افتراض وجود توافق بين الاثنين. ونضيف هنا ان ماركس وانغلز وجميع اتباعهما فشلوا في ان يقدموا لنا اي معيار موضوعي يمكن بناء عليه ان نعتبر شيئاً ما نقيضاً للآخر . وبالرغم من ان تفسير المتناقضات هو جوهر نظرية ماركس في التطور الجدلي فقد خلت كتاباته ، وكذلك كتابات انغلز وغيرهما ، من اي تفسير او تعريف موضوعي للمتناقضات . على اي اساس مثلاً يمكن ان نقول بوجود تناقض حتمي بين طبقة اصحاب رؤوس الاموال وطبقة العمال ؟ أليس في ازدهار الاحوال الاقتصادية في المجتمع خير لجميع هذه الطبقات يبرر القول باحتمال توافق مصالحهم؟ ما هي الضرورة التي تحتم التناقض بين صاحب المصنع ومديره ؟ اليس احتمال الاختلاف والتناقض بين مدير المصنع والعامل به اكثر، رغم ان كلا منهما ينتمي الى نفس الطبقة ؟

لقد استند تحليل ماركس على اساس خاطىء ، هو الخلط بين « مجرد الاختلاف » بين الاشياء وبين « التناقض » بينها . واكثر الاسئلة التي يقدمها لنا ماركس وانغلز ولنين عن حالات « التناقض » هي حالات « مجرد اختلاف » وليست حالات تناقض منطقي . ومثال لذلك حالات التناقض التي قالوا بوجودها في نطاق العلوم الطبيعية كعلامتي الزائد والناقص في الرياضيات والتيار السلبي والتيار الموجب في الكهرباء وتطور البذرة الى نبات ثم الى ثمرة وتطور الماء بالغليان من ثلج الى سائل ثم الى بخار : ليست كل هذه الحالات حالات تناقض بل هي اما حالات اختلاف بين الاشياء او الشيء نفسه في حالات مختلفة . ولنأخذ المثل التقليدي لحالات التناقض في الفكر الماركسي ، وهو تحول الثلج الى ماء ثم الى بخار : فنحن في الواقع امام المادة ذاتها في حالات مختلفة ، والتركيب الكيميائي للثلج والماء والبخار واحد وليس هناك اي نوع من التناقض بين اي منها ؛ وينطبق الشيء ذاته على تحول الطفل الى رجل او تحول البذرة الى نبات : فالامر ليس اكثر من شيء يمر بمراحل تطور مختلفة وليس من سبب موضوعي يجعل من اي منها نقيضاً للآخر .

وقد ترتب على هذا الخلط الجوهري ان تصور ماركس واتباعه ان المجتمع مليء بالمتناقضات وقالوا بوجود « تناقض بين الحقائق » ، وهذا يستحيل منطقياً وتفسيره بسيط : اذا سلمنا بان الطريقة الوحيدة لاختيار صحة اية نظرية او فكرة علمية هي مدى التوافق بين هذه النظرية والواقع ، اي اننا لا بد ان نعتبر هذه النظرية خاطئة متى تناقضت مع حقائق متفق عليها ، واذا سلمنا باستحالة وجود نظريتين عن ظاهرة واحدة كل منهما صحيحة وفي الوقت ذاته تتناقض مع الاخرى ، فان القول بوجود « تناقض بين الحقائق » يؤدي بنا الى نتيجة مستحيلة منطقياً ، اذ يصبح من الممكن تصور الوضع الآتي : من الممكن وجود نظريتين متناقضتين وفي الوقت نفسه كل منهما صحيحة اذ من الممكن ، ما دامت هناك حقائق متناقضة ، ان نجد حقيقة تؤيد صحة احدى النظريتين وحقيقة اخرى مناقضة لها تؤيد النظرية الاخرى المناقضة للنظرية الاولى . وهذا امر مستحيل طبقاً لابسط قواعد المنطق .

وليس غريباً اطلاقاً ان يخطىء عالم ايا كان شأنه ، وليس غريباً ان يكون « التطور وفقاً لقانون التناقض » خاطئاً في جوهره . ولكن الغريب ، بل المدهش ، هو ان تذهب اجيال من اتباع ماركس ضحية خطأ تكفي مراجعة ابسط قواعد المنطق العلمي لاكتشافه . ولكن هذه ليست حالة فريدة في تاريخ العلوم .